

تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Dupont المعدل لعينة من البنوك الجزائرية الخاصة

Evaluating the performance of commercial banks using the modified DuPont model for a sample of private Algerian banks

كرومي آسية*

جامعة طاهري محمد (بشار)، الجزائر kerroumi.assia@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/29 تاريخ القبول: 2022/05/12 تاريخ النشر: 2022/05/20

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية الخاصة الناشطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2019 وذلك باستعمال نموذج ديونت المعدل، ولبلوغ هدف الدراسة تم تجميع بيانات سبع بنوك تجارية خاصة، وتم دراسة أدائها بواسطة معدل العائد على حقوق الملكية، وتحليله إلى المؤشرات المساهمة في تكوينه والمتمثلة في كل من معدل العائد على الأصول ومضاعف حق الملكية، كما تم أيضا تحليل معدل العائد على الأصول إلى مكونيه والمتمثلين في هامش الربح ومنفعة الأصول، ل يتم بعد ذلك تم مقارنة أداء البنوك السبعة باستخدام متوسط معدلات المؤشرات المذكورة سابقا، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن معدل العائد على حقوق الملكية المسجل للبنوك يعود بدرجة كبيرة إلى مضاعف حق الملكية وبدرجة أقل إلى العائد على الأصول.

كلمات مفتاحية: أداء، عائد على الأصول، عائد على حقوق الملكية، نموذج ديونت المعدل.

Abstract:

This study aimed to evaluate the performance of private commercial banks operating in Algeria during the period from 2011 to 2014, using the modified DuPont model. In order to achieve the aim of the study, data of seven private commercial banks were collected, and their performance was studied by the rate of return on equity, and analyzed into the indicators contributing to its formation, represented in both the rate of return on assets and Equity Multiplier, and the profit margin and the benefit of assets were also clarified., then the performance of the seven banks was compared using the average rates of the previously mentioned indices, The study concluded with several results, the most prominent of which was that the rate of return on equity registered for the banks, the sample of the study, is due to a large extent to the equity multiplier and to a lesser extent to return on assets.

Keywords: performance; return on assets; return on equity; modified DuPont model.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر عملية تقييم أداء البنوك مهمة ضرورية لا بد من إنجازها؛ نظرا لما تؤديه البنوك من وظائف اقتصادية واجتماعية متميزة لعموم الوحدات في المجتمع ودورها الفاعل بالمساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، تتمثل في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال نقلها للأموال من وحدات الفائض (المودعين) إلى وحدات العجز (قطاع المشاريع والمقترضين)، فالبنوك تقوم بأنشطة متعددة ومختلفة في التمويل، تقوم بتمويل الاستثمارات المختلفة للأفراد والشركات والحكومات التي تمثل عصب الاقتصاد، وتمويل الاستيراد والتصدير عن طريق منح القروض للمصدرين، وتمويل القروض السكنية والعقارات، إضافة إلى أن البنوك تقدم خدمات مصرفية متعددة تسهل عمليات التعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع. وتعتمد عملية تقييم أداء البنوك على استخدام طرق محددة لقياس كفاءة البنك ومدى بلوغه لأهدافه المخططة، بحيث تتعدد وتنوع الوسائل والأدوات المستعملة في تقييم أداء البنوك باختلاف الغرض من تقييم الأداء والزوايا والمداخل التي ينظر من خلالها لتلك العملية، ومن تلك الطرق نجد نموذج ديونت المعدل والذي يعتبر من النماذج الرئيسية التي يعتمد عليها في تقييم ربحية البنوك.

تدور الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية حول السؤال الرئيسي التالي: هل معدل العائد على حقوق الملكية المحقق من طرف البنوك عينة الدراسة يرجع إلى مؤشر الرفع المالي أو إلى معدل العائد على الأصول؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضية التالية: معدل العائد على حقوق الملكية المسجل للبنوك يعود بدرجة كبيرة إلى مضاعف حق الملكية وبدرجة أقل إلى العائد على الأصول.

وتنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي، فهذا الأخير يلعب دورا هاما ومحوريا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكلما كان هذا القطاع سليما ومعافى كلما ساعد ذلك على تحقيق التطور والتنمية الاقتصادية، ومن هنا تبرز أهمية تقييم أداء البنوك لمعرفة نقاط القوة لتعزيزها ودعمها وتبيان مواطن الضعف للوقوف على أسبابها وعلاجها.

وتسعى هذه الدراسة في المقام الأول - كما هو واضح من عنواها- إلى تقييم أداء سبعة بنوك تجارية خاصة ناشطة في الجزائر وذلك باستعمال نموذج ديونت، وذلك بغرض إبراز نقاط القوة والضعف لهذه البنوك ومحاولة تقديم بعض الحلول والاقتراحات لتعزيز وتطوير الأداء المستقبلي للبنوك قيد الدراسة.

2. تقييم أداء البنوك

سيهتم هذا العنصر بعرض مفهوم عملية تقييم أداء البنوك، كما سيتم ذكر أهداف وأهمية هذه العملية، فضلا عن توضيح نموذج ديونت المعدل وكيفية استخدامه لتقييم أداء البنوك.

1.2 مفهوم تقييم أداء البنوك:

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء البنكي نذكر من أهمها:

- هو مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة، وهذا التعريف يسهم في توضيح مظهرين هما (زيود، الأمين، و المهندس، 2005، صفحة 163):

- الأول: يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقررة أو المخططة، ويعرف بتقييم الأداء.
- الثاني: يتعلق بمدى ملاءمة وكفاءة الأساليب التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف ويعرف بتقييم كفاءة الأداء.

- في حين هنالك من يعرفه بأنه عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المالية المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفاء (مطر م.، 2003، صفحة 32).

- وهناك من يصفه بأنه تحقيق الأهداف التي حددها البنك في غضون الوقت المتفق عليه، وبأقل التكاليف أثناء استخدام الموارد المتاحة (Chenini & Jarboui, 2016).

وبناء على ذلك ينصرف مفهوم تقييم الأداء البنكي إلى قياس وفحص وتحليل النتائج المحققة من طرف البنك باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات وفي ضوء معايير محددة، ومقارنتها بالأهداف المسطرة أو بالنسب المعيارية أو التاريخية بغية التأكد من كفاءة البنك في استخدام موارده وفعاليتها في تحقيق أهدافه المرسومة والتي يجب أن تتسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي، بهدف الوقوف على مواطن القوة لتعزيزها وتدعيمها، ونقاط الضعف

والانحرافات لتشخيص أسبابها واقتراح الحلول اللازمة لتلافي تلك الأسباب وتحسين من أداء البنك في المستقبل. بما يضمن بقاءه واستمراره والذي يسهم في الأخير في تطوير الاقتصاد الوطني.

2.2 أهداف تقييم الأداء البنكي

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء، التأكد من الأداء الفعلي يتم وفقا للخطة الموضوعة والمرسومة، إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء البنكي، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التعرف على مواطن القوة لتعزيزها وجوانب الضعف بغرض تشخيص أسبابها وإيجاد الحلول اللازمة لعدم تكرارها وتحسين أداء المصرف مستقبلا.
- متابعة تنفيذ الأهداف بغرض التعرف على مدى تحقيق البنك للأهداف المخططة في الوقت المحدد وبالكميات والقيم المقدرة وضمن الخطة المرسومة.
- بيان مدى كفاءة البنك في استخدام موارده المتاحة (مصول و موصو، 2019، صفحة 123) وذلك من خلال تحقيق أعلى عائد بأقل تكلفة ممكنة.
- تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في البنك عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس إنجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة، الأمر الذي يهيئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام أو الفروع وهذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في المصرف (فهد مزنان، 2008، صفحة 31)

3.2 أهمية تقييم أداء البنوك

فيما يلي أبرز الفوائد التي يمكن تحقيقها من وراء تقييم أداء البنك الذي إذا تم بشكل سليم سيكون له الأثر الكبير على البنك والاقتصاد ككل:

- يكشف تقييم الأداء عن مدى إسهام المصرف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة (فهد مزنان، 2008، صفحة 30)

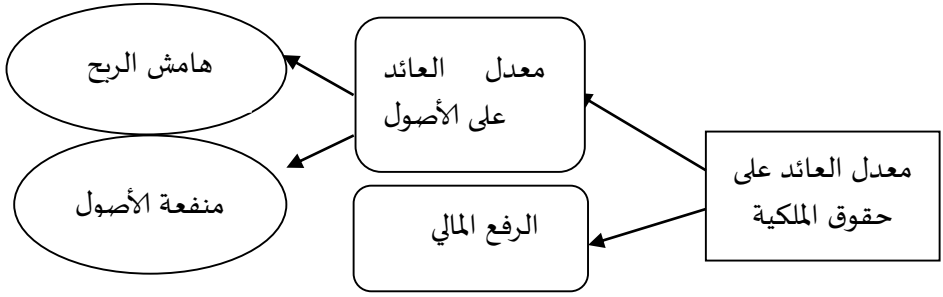
- يساعد حملة الأسهم على اتخاذ قرار دقيق بشأن بيع أو شراء أسهم البنك.
- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانيا في البنك من مدة لأخرى، ومكانيا بالمصارف المماثلة الأخرى.
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الآليات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي له (جودي، 2008، صفحة 84).

- يبين تقييم الأداء كفاءة البنك في استخدام وتخصيص موارده المتاحة.
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري (فيلاي، 2020، صفحة 57).

4.2 نموذج ديونوت المعدل

نموذج ديونوت تم تطويره من طرف مهندس شركة ديونوت الأمريكية عام 1918 والمدعو ب F.Donaldson Brown والذي أدرك بوجد علاقة رياضية بين الربحية ومعدل العائد على حقوق الملكية وهذا الأخير يُمثل بالعائد على الأصول، وتم تعديل هذا النموذج مرتين، التعديل الأول ميز بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وذلك بإدراج الدين في النموذج عن طريق ما يسمى بالرافعة المالية (Alali، 2019، صفحة 3)، أما التعديل الثاني للنموذج ينص على أن معدل العائد على حقوق الملكية يتم تحديده انطلاقا من العلاقة بين خمس نسب (Doorasamy، 2016، p. 29)، يلخصها الشكل أسفله:

شكل رقم 01: النسب المحددة لمعدل العائد على حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الباحثة.

فتبعاً لنموذج ديوننت يرتبط معدل العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول من خلال مضاعف حق الملكية (بلحيلالي، 2021، صفحة 53)، فهذا النموذج يمكننا من تفسير العائد على حقوق الملكية بشكل أفضل، فإذا حقق بنك ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة المالية أو لكليهما (عزوزة، 2017، صفحة 85).

حيث أن مضاعف حق الملكية هو حاصل قسمة إجمالي الأصول على إجمالي حقوق الملكية وحسب هذا النموذج فإن العائد على حقوق الملكية يختلف عن العائد على الأصول بسبب أثر الرافعة المالية، أي (حماد، 2001، صفحة 82):

$$\text{العائد على حق الملكية} = \text{العائد على الأصول} \times \text{الرافعة المالية}$$

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} \times \text{منفعة الأصول}$$

$$\text{العائد على حق الملكية} = \text{هامش الربح} \times \text{منفعة الأصول} \times \text{الرافعة المالية}$$

والجدول أسفله يوضح طريقة حساب النسب الخمسة المذكورة أعلاه:

جدول رقم 01: نسب ديونت المستخدمة في التحليل

| القانون | النسبة |
|---------------------------------|-------------------------|
| صافي الدخل/ حقوق الملكية | العائد على حقوق الملكية |
| صافي الدخل/ إجمالي الأصول | العائد على الأصول |
| إجمالي الأصول/ حقوق الملكية | مضاعف حق الملكية |
| صافي الدخل/ الإيرادات | هامش الربح |
| إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول | منفعة الأصول |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بعض المراجع.

3. الدراسات السابقة

فيما يلي سيتم عرض للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

3.1 Zahidur Rahman, Rubel Mia, 2018 :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أداء مجموعة من البنوك التجارية البنغلادشية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2016 عن طريق نموذج ديونت المعدل، وخلص الباحث إلى عدة نتائج من أبرزها كان أن بنك دكا سجل أفضل أداء مقارنة بالبنوك الأخرى باعتباره أنه حقق أكبر متوسط للعائد على حقوق الملكية، وقدم الباحث عدة اقتراحات نذكر منها أنه حتى تتمكن المؤسسات من تسجيل أعلى معدل عائد على حقوق الملكية لابد من أن تحقق أعلى ربح تشغيلي وأقل معدل للفائدة وللضرائب على الدخل، فضلا عن التوظيف الفعال للأصول والاعتماد بشكل رئيسي على الديون في هيكلها المالي.

2.3 غيث أركان عبد الله، 2019:

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز مدى تمتع البنوك العراقية المحلية بالكفاءة البنكية، بحيث طبق الباحث نموذج ديونت المعدل على ثمانية بنوك ناشطة في العراق والمدرجة في سوق العراق للأوراق العراقية وذلك خلال الفترة 2010-2017، وتوصل إلى عدة نتائج من أبرزها كان اعتماد البنوك عينة الدراسة صيغا استثمارية مضمونة الربحية.

3.3 Musaed S. ALALi, 2019 :

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم الأداء المالي للبنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2012-2017 وذلك باستخدام نموذج ديونت المعدل والذي يعتمد بشكل رئيسي على معدل العائد على حقوق الملكية، ومن أبرز النتائج التي توصل لها الباحث أنه في حالة تقييم أداء البنوك عينة الدراسة باستخدام نموذج ديونت الأصلي فإن بنك الكويت الوطني يحتل المركز الأول ويليه البنك الأهلي المتحد، لكن في حالة التقييم بواسطة نموذج ديونت المعدل فإن البنك الأهلي المتحد يعتبر الأفضل أداءً مقارنة بالبنوك الأخرى ويليه بنك الكويت الوطني.

3.4 Srilakshmi Ramu, 2019 :

سعت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمؤسسة تمويل التنمية السكنية على اعتبار أنها أول شركة تمويل للسكن الخاص في الهند، واستخدم الباحث نموذج ديونت المعدل للتقييم خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية 2018، وتوصل الباحث إلى أن هذه الشركة تعتمد بشكل رئيسي على التمويل بالديون.

5.3 العراي مصطفى، 2019:

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم الكفاءة التشغيلية لبنكين، أحدهما تقليدي وآخر بنك إسلامي خلال الفترة 2010-2015، وذلك باستعمال نموذج العائد على حقوق الملكية، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها كان تسجيل بنك البركة أفضل معدلات للعائد على الأصول وهامش الربح ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين أن بنك سوسيتي جنرال أفضل من بنك البركة من حيث حسن استغلال أصوله.

4. الطريقة والأدوات

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي لتقييم أداء البنوك التجارية الخاصة، حيث تم الاعتماد على القوائم المالية لسبعة بنوك تجارية خاصة تعمل في الجزائر متمثلة في كل من الميزانية وحسابات النتائج المستخرجة من المواقع الإلكترونية للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2019، وتم حساب مختلف نسب نموذج ديونت بالاستعانة ببرنامج اكسل.

5. النتائج والمناقشة

سيهتم هذا العنصر بعرض النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق نموذج ديونت المعدل على البنوك عينة الدراسة، من خلال عرض معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2011-2019، وكذا تبيان معدل العائد

على الأصول ومضاعف حق الملكية وهامش الربح ومنفعة الأصول، كما سيتم مقارنة أداء البنوك عينة الدراسة باستعمال المتوسط للمعدلات المذكورة سابقا.

1.5 معدل العائد على حقوق الملكية: يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على تحقيق العائد الملائم لأصحاب حقوق الملكية، ويوضح الجدول رقم 02 هذا المؤشر لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 2011-2019:

جدول رقم 02: معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2019

(%)

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|--------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| بنك البركة | 18,922 | 19,490 | 18,298 | 18,568 | 17,508 | 16,383 | 14,456 | 18,835 | 20,626 |
| بنك الخليج | 18,002 | 23,344 | 25,000 | 18,671 | 14,696 | 9,871 | 11,973 | 13,468 | 15,978 |
| سوسيتي جنرال | 17,920 | 19,061 | 14,498 | 16,754 | 11,983 | 13,432 | 11,487 | 15,717 | 10,366 |
| بنك ترست | 6,425 | 5,752 | 7,700 | 8,644 | 8,649 | 5,023 | 5,720 | 8,165 | 9,647 |
| المؤسسة المصرفية العربية | 6,547 | 8,617 | 7,875 | 8,437 | 7,755 | 8,344 | 9,471 | 9,646 | 7,005 |
| PNB PARIBAS | 23,841 | 20,040 | 15,765 | 17,201 | 13,251 | 12,012 | 7,244 | 14,809 | 13,246 |
| مصرف السلام | 8,544 | 9,486 | 9,959 | 9,654 | 2,063 | 6,855 | 6,902 | 13,249 | 19,706 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية للبنوك عينة الدراسة

بالنظر إلى قيم الجدول رقم 02 التي تظهر نتائج معدل العائد على حقوق الملكية لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2019، يُلاحظ أن هذا المعدل غير مستقر وهو في تذبذب مستمر للبنوك السبعة خلال التسع سنوات وهو ما يعكس التذبذب في قدرة هذه البنوك على اتخاذ قراراتها الاستثمارية.

كما يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية لبنك البركة أخذت قيما مختلفة خلال التسع سنوات قيد الدراسة، ففي سنة 2011 يُلاحظ ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية كنتيجة لارتفاع النتيجة الصافية بمعدل 16,5% وهو أعلى من نسبة ارتفاع حقوق الملكية والتي بلغت 8,71%، ليشهد هذا المعيار انخفاضا سنة 2013 والسبب في ذلك يعود إلى تراجع النتيجة الصافية بمبلغ 97541173,19 دينار جزائري قياسا بسنة 2012 بسبب انخفاض المبالغ المحصلة من الرسوم

والعمولات المصرفية وإيرادات التشغيل الأخرى وكذا ارتفاع المصاريف التشغيلية بنسبة 7% هذا من جهة وارتفاع الأموال الخاصة بمبلغ قدره 827349276,09 دينار جزائري من جهة ثانية، ليعاود معدل العائد على حقوق الملكية الارتفاع سنة 2014 عما كان عليه سنة 2013 كنتيجة لتحسن النتيجة الصافية عن ما كانت عليه سنة 2013 بمعدل يفوق نسبة زيادة حقوق الملكية، ليشهد هذا المعيار انخفاض خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2017 ويرجع ذلك إلى الانخفاض المتواصل في النتيجة الصافية بحيث انخفضت من 4306604700 دج سنة 2014 إلى 4107918000 دج سنة 2015 ف 3983568000 دج سنة 2016 ثم إلى 3548414000 سنة 2017، ليشهد معدل حقوق الملكية تحسنا ملحوظا سنتي 2018 و 2019 كنتيجة للنمو الملحوظ في النتيجة الصافية وذلك بمعدل أكبر من معدل زيادة الأموال الخاصة.

تظهر نتائج العائد على حقوق الملكية في الجدول أعلاه أن بنك الخليج الجزائر عرف قيما مختلفة أخذت شكل تصاعدي خلال الفترة 2011-2013 كنتيجة لنمو صافي الدخل بمعدل أعلى من نسبة زيادة حقوق الملكية، وسجلت سنة 2013 أعلى مستوى لنسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة والسبب في ذلك هو تحقيق البنك لأعلى مستوى صافي ربح خلال السنوات قيد الدراسة بسبب ارتفاع إيرادات القروض قصيرة ومتوسطة المدى التي منحت لتمويل المشاريع الاستثمارية واحتياجات دورة الاستغلال لزبائن البنك، وشهدت سنة 2014 انخفاضا لهذا المؤشر ونتج ذلك عن تراجع النتيجة الصافية بنسبة 20,35% قياسا بسنة 2013 إضافة إلى ارتفاع حقوق الملكية بمعدل 6,64%، ويستمر معدل العائد على حقوق الملكية في الانخفاض إلى غاية سنة 2016 بحيث يصل إلى أدنى مستوياته خلال الفترة قيد الدراسة كنتيجة لتراجع النتيجة الصافية عما كانت عليه سنة 2015، غير أن الثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة شهدت ارتفاعا مستمرا للمعدل العائد على حقوق الملكية. وفي بنك سوسيتي جنرال يلاحظ ارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية سنة 2012 بسبب كبر نسبة نمو صافي الربح مقارنة بنسبة نمو حقوق الملكية، وخلال سنة 2013 يلاحظ انخفاض قيمة هذا المؤشر ويرجع ذلك إلى تراجع النتيجة الصافية عن ما كانت عليه سنة 2012 بمعدل 22,23% كنتيجة لانخفاض عمولات التجارة الدولية ونتج ذلك الانخفاض عن إصدار النظام رقم 13-01 المؤرخ في 08 أبريل 2013 والذي بموجبه تم تسقيف تعريفات العمولات المقطعة من طرف البنوك والتي تتعلق بعمليات التجارة الخارجية من استيراد وتحويل المداحيل، وفي سنة 2014 رجع هذا المؤشر للارتفاع بسبب عودة النتيجة الصافية للارتفاع كنتيجة لزيادة إيرادات القروض الممنوحة للشركات، وعلى العموم يظهر أن

مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك سوسيتي جنرال أخذ منحى تصاعدي باستثناء سنتي 2009 و2013 مما يشير إلى ارتفاع عوائد أصحاب حقوق الملكية، أما في باقي سنوات الدراسة شهدت نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع كنتيجة لتذبذب نسبة نمو صافي الدخل إلى نمو حقوق الملكية، فبعد أن بلغت هذه النسبة 11,983% سنة 2015 وصلت إلى 10,366% سنة 2019 وهي أدنى نسبة محققة من طرف البنك خلال فترة الدراسة كنتيجة لتناقص النتيجة الصافية عما كانت عليه سنة 2018 بمعدل 33,08% هذا من جهة، وارتفاع حقوق الملكية بنسبة 1,45% من جهة ثانية.

ويتضح من الجدول أعلاه أن بنك ترست عرف قيما متذبذبة لمعدل العائد على حقوق الملكية تراوحت ما بين 5,023% كحد أدنى في عام 2016 وبين 9,647% حداً أعلى في عام 2019. ويبدو من الجدول أعلاه أن المؤسسة المصرفية العربية سجلت نسباً منخفضة للعائد على حقوق الملكية بحيث أنها لم تتجاوز نسبة 10% طوال فترة الدراسة، مما يشير إلى ضعف كفاءة هذا البنك في استغلال واستثمار الأموال الخاصة لتوليد الأرباح.

أما بالنسبة لبنك PNB PARIBAS فقد سجل مؤشر العائد على حقوق الملكية تذبذبا ما بين ارتفاع وانخفاض، فقد كانت أعلى نسبة لهذا المؤشر سنة 2011، في حين أن أدنى نسبة تم تسجيلها سنة 2017 كنتيجة لتراجع النتيجة الصافية بمعدل 37,01% عما كانت عليه سنة 2016 مقابل ارتفاع حقوق الملكية بمعدل 4,43%.

وبنك السلام حقق أعلى معدل للعائد على حقوق الملكية سنة 2018 والذي قدر بحوالي 19,706%، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في النتيجة الصافية بمعدل 104,70% كنتيجة لتوسيع قاعدة زبائن البنك وكذا ولوج قطاع التجزئة والأفراد، في حين أدنى معدل بلغ 2,063% سجل سنة 2015 كنتيجة للانخفاض الكبير الذي عرفته النتيجة الصافية بحيث تقلصت بنسبة 78,21% عما كانت عليه سنة 2014 ويعود ذلك إلى الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط وإيرادات الدولة من العملة الأجنبية ومما ترتب عليها من انعكاسات على التجارة الخارجية بحيث فرضت قيود على عمليات الاستيراد.

2.5 معدل العائد على الأصول:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجوداته، ويتضح من نتائج التحليل المبينة في الجدول رقم 03 أن البنوك السبعة سجلت قيم غير مستقرة لمعدل العائد على الأصول طوال التسع سنوات، ويبدو من الجدول أعلاه أن بنك البركة الجزائري حقق نسب مقبولة جدا لمعدل العائد

على الأصول، بحيث بينت دراسة أجريت على البنوك الأمريكية أن البنوك الأحسن أداء هي التي ولدت عائدا على الأصول لا يقل عن 1,5% (السرايري، 2008)، مما يشير إلى كفاءة بنك البركة في استغلال واستثمار موجودات لتوليد الأرباح.

ويتضح من الجدول أعلاه أن معدل العائد على الأصول المسجل من طرف بنك الخليج عرف سلسلة انخفاضات متواصلة بحيث انتقل من 3,445% سنة 2011 إلى 1,389% سنة 2016 والسبب في ذلك يعود إلى نمو النتيجة الصافية بمعدلات تفوق معدلات نمو إجمالي الأصول إضافة إلى انخفاض النتيجة الصافية سنتي 2015 و2016، ليشهد هذا المعدل تحسنا في باقي سنوات الدراسة، كما يتضح أن معدل العائد على الأصول لبنك الخليج عرف قيما مقبولة باستثناء سنتي 2015 و2016 نظرا للانخفاض الملحوظ في النتيجة الصافية خلال هاتاه السنتين.

وبنك سوسيتي جنرال عرف قيما مقبولة لمعدل العائد على حقوق الملكية ما عادا سنة 2017 ويرجع ذلك إلى انخفاض نتيجة البنك بمقدار 6,209% مقارنة بسنة 2016 هذا من جهة، ونمو أصول البنك بمعدل 18,909% من جهة أخرى.

وكل من بنك ترست والمؤسسة المصرفية العربية حققا قيما لمعدلات العائد على الأصول تتجاوز معدل 1,5% طوال التسع سنوات قيد الدراسة مما يدل على كفاءة البنكين في استثمار وتوظيف موجوداتها في مجالات مدرة للربح.

ومعدل العائد على الأصول لبنك PNB PARIBAS عرف انخفاضا مستمرا خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2017 - باستثناء سنة 2014 التي عرفت تحسنا طفيفا- بحيث انتقل من 2,866% إلى 0,899% ليصل إلى أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة وذلك يعود كما تم الإشارة إليه سابقا إلى انخفاض النتيجة الصافية للبنك وكذا زيادة أصوله بمعدل 2,77%، لترتفع نسبة هذا المعدل ثم تعاود الانخفاض في آخر سنة من فترة الدراسة، ويلاحظ أنه خلال سنوات 2015 و2016 و2017 لم يوفق بنك سوسيتي جنرال في استثمار وتوظيف موجوداته في مجالات مدرة للربح لأنه حقق معدلات أقل من النسبة النمطية.

ويتبين من الجدول رقم 03 أن بنك السلام في السنة الأولى لفترة الدراسة حقق نسبة ضعيفة جدا لمؤشر العائد على الأصول وكانت أقل من النسبة النمطية وهي غير مقبولة، ويعود ذلك إلى حداثة إنشاء هاذ البنك فقد مرت سنتين فقط على بداية مزاولته نشاطه، لكن هذه النسبة تحسنت سنة 2012، غير

أما عاودت الانخفاض سنة 2015 ويرجع ذلك إلى الظروف الخاصة التي مر بها البنك التي تم الإشارة إليها سابقا والتي أثرت على نشاطه مما انجر عنه انخفاض ملحوظ في النتيجة الصافية.

جدول رقم 03: معدل العائد على الأصول للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2019 (%)

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|--------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| البركة | 2,841 | 2,778 | 2,605 | 2,645 | 2,122 | 1,893 | 1,427 | 1,906 | 2,421 |
| بنك الخليج | 3,445 | 3,799 | 3,623 | 2,268 | 2,045 | 1,389 | 1,416 | 1,801 | 2,341 |
| سوسيتي جنرال | 2,612 | 2,552 | 1,805 | 2,111 | 1,767 | 1,883 | 1,488 | 2,180 | 2,138 |
| بنك ترست | 3,125 | 2,823 | 3,433 | 3,601 | 3,532 | 2,049 | 1,812 | 2,182 | 2,716 |
| المؤسسة المصرفية العربية | 2,201 | 2,824 | 2,651 | 2,717 | 2,082 | 2,076 | 2,457 | 2,446 | 1,835 |
| PNB PARIBAS | 2,866 | 2,203 | 1,635 | 1,705 | 1,474 | 1,467 | 0,899 | 2,006 | 1,793 |
| مصرف السلام | 0,361 | 3,415 | 3,202 | 3,809 | 0,742 | 2,003 | 1,377 | 1,234 | 3,058 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية للبنوك عينة الدراسة

3.5 تحليل مضاعف حق الملكية: يبين هذا المؤشر عدد مرات تغطية الأصول لحقوق الملكية وقد تم تحليل هذا المؤشر للبنوك عينة البحث، والجدول أسفله يوضح ذلك:

جدول رقم 04: مضاعف حق الملكية للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2019 (مرة)

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|--------------------------|-------|-------|-------|--------|--------|-------|--------|--------|-------|
| البركة | 6,660 | 7,014 | 7,023 | 7,018 | 8,250 | 8,650 | 10,129 | 9,879 | 8,519 |
| بنك الخليج | 5,225 | 6,143 | 6,899 | 8,232 | 7,184 | 7,103 | 8,454 | 7,478 | 6,825 |
| سوسيتي جنرال | 6,859 | 7,446 | 8,028 | 7,936 | 10,013 | 7,131 | 7,711 | 7,207 | 7,263 |
| بنك ترست | 2,055 | 2,037 | 2,242 | 2,400 | 2,448 | 2,451 | 3,156 | 3,740 | 3,551 |
| المؤسسة المصرفية العربية | 2,973 | 3,051 | 2,970 | 3,105 | 3,723 | 4,019 | 3,854 | 3,943 | 3,816 |
| PNB PARIBAS | 8,317 | 9,093 | 9,638 | 10,086 | 8,989 | 8,182 | 8,052 | 7,380 | 7,387 |
| مصرف السلام | 2,361 | 2,778 | 2,984 | 2,534 | 2,778 | 3,370 | 5,012 | 10,733 | 6,442 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية للبنوك عينة الدراسة

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه يلاحظ تذبذب مؤشر الرفع المالي من سنة لأخرى طوال الفترة المدروسة للبنوك السبعة ويرجع ذلك لتفاوت نسبة نمو الأصول مقارنة بمعدل نمو حقوق الملكية، وبالعودة إلى تحليل معدل العائد على حقوق الملكية اعتماداً على المؤشرين المساهمين في تحقيقه وهما العائد على الأصول ومضاعف حق الملكية وبعد مقارنة قيم العائد على الأصول مع أرقام مضاعف حق الملكية للبنوك السبعة وخلال التسع سنوات نجد أن قيم مضاعف حق الملكية تفوق معدلات العائد على الأصول وهذا ما يدل على أن معدل العائد على حقوق الملكية يعود بدرجة كبيرة إلى مضاعف حق الملكية وبدرجة أقل إلى العائد على الأصول، مما يشير إلى أن إدارات البنوك السبعة تستخدم بصورة كبيرة آلية الرفع المالي وهي الأموال ذات الكلفة الثابتة لزيادة العائد على حقوق الملكية مما يدل في الأخير على اعتماد هذه البنوك على أموال الغير في التمويل وهذا ما يشير إلى ارتفاع مخاطر رأس المال لدى هذه البنوك عينة الدراسة.

واستكمالاً لتحليل نموذج ديون يمكن تحليل مؤشر العائد على الأصول إلى مكونيه مؤشر هامش الربح ومنفعة الأصول، فهامش الربح يبين مدى فعالية البنك في تحقيق عائد بأقل التكاليف، فهو يعكس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، في حين منفعة الأصول تبين مدى قدرة البنك على استغلال موجوداته لأقصى حد ممكن له بهدف تحقيق أعلى الإيرادات، حيث تقيس هذه النسبة مقدرة دينار واحد من الأصول على تحقيق إيراد للبنك، ويستعرض الجدول رقم 05 كل من هذه النسبتين:

جدول رقم 05: هامش الربح ومنفعة الأصول للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2011-2019

(%)

| السنوات | المؤشر | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|------------|--------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| البركة | هامش الربح | 24,31 4 | 25,19 1 | 39,06 9 | 39,65 4 | 39,83 4 | 35,92 7 | 28,84 9 | 33,17 1 | 37,90 8 |
| | منفعة الأصول | 11,68 5 | 11,03 0 | 6,668 | 6,672 | 5,327 | 1,893 | 1,427 | 1,906 | 0,024 |
| بنك الخليج | هامش الربح | 32,99 1 | 32,68 6 | 40,76 0 | 33,29 6 | 29,40 7 | 22,12 3 | 23,57 2 | 24,67 4 | 28,93 0 |

عنوان المقال: تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Dupont المعدل لعينة من البنوك الجزائرية الخاصة

| | | | | | | | | | | |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|----------------------|-----------------------------|
| 8,092 | 7,299 | 6,008 | 6,281 | 6,955 | 6,811 | 8,889 | 11,625 | 10,443 | منفعة الأصول ل | |
| 28,830 | 31,833 | 26,477 | 28,566 | 26,613 | 29,414 | 22,059 | 26,674 | 24,811 | هامش الربح | سوسيتي جنرال |
| 7,398 | 6,849 | 5,621 | 6,592 | 6,671 | 7,177 | 8,186 | 9,570 | 10,529 | منفعة الأصول ل | |
| 30,819 | 29,110 | 27,224 | 28,263 | 43,773 | 41,505 | 37,112 | 32,562 | 22,223 | هامش الربح | بنك ترست |
| 8,813 | 7,498 | 6,656 | 7,252 | 8,069 | 8,677 | 9,252 | 8,672 | 14,065 | منفعة الأصول ل | |
| 3,136 | 36,338 | 35,705 | 34,067 | 32,696 | 39,858 | 38,568 | 39,095 | 34,880 | هامش الربح | المؤسسة المصرفية العربية |
| 58,527 | 6,731 | 6,882 | 6,093 | 6,370 | 6,817 | 6,875 | 7,224 | 6,311 | منفعة الاصو ل | |
| 24,990 | 27,023 | 14,578 | 24,016 | 24,466 | 31,126 | 27,032 | 31,273 | 34,956 | هامش الربح | PNB PARIBA S |
| 7,175 | 7,425 | 6,171 | 6,112 | 6,024 | 5,479 | 6,050 | 7,042 | 8,199 | منفعة الاصو ل | |
| 38,133 | 31,731 | 27,511 | 36,245 | 12,861 | 45,926 | 29,884 | 35,325 | 38,772 | هامش الربح | مصرف السلام |
| 8,020 | 3,890 | 5,005 | 5,611 | 5,774 | 8,295 | 10,716 | 9,667 | 9,332 | منفعة الاصو ل | |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية للبنوك لعينة الدراسة

يتبين من الجدول رقم 05 أن هامش الربح المحقق من طرف البنوك عينة الدراسة غير مستقر وهو في تذبذب مستمر، وكذا نفس الحال بالنسبة لمنفعة الأصول، فبعد مقارنة قيم هامش الربح مع نسب منفعة الأصول للبنوك عينة الدراسة وخلال الفترة 2011-2019 يتبين أن هذه البنوك حققت معدلات مرتفعة لهامش الربح مقارنة بنسب منفعة الأصول، هذا ما يدل على أن العائد المحقق على الأصول يرجع بدرجة كبيرة إلى هامش الربح وبدرجة أقل لمنفعة الأصول مما يشير إلى قدرة هذه البنوك على تدنية

تكاليفها وبدرجة أقل إلى الإيرادات المتحصل عليها من الأصول، وبالتالي كل البنوك عينة الدراسة أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، باستثناء السنة الأخيرة من فترة الدراسة نلاحظ أن المؤسسة المصرفية العربية سجلت نسبة هامش الربح تقل عن معدل منفعة الأصول مما يعكس أن معدل العائد على الأصول المحقق يعود بدرجة كبيرة إلى مؤشر منفعة الأصول مما يدل على الاستخدام الأفضل للأصول خلال هذه السنة.

4.5 مقارنة أداء البنوك عينة الدراسة:

يتناول هذا العنصر مقارنة أداء البنوك التجارية عينة الدراسة من خلال ما سجله كل مؤشر من متوسط للأداء في التسع سنوات بهدف التعرف على رتبة كل بنك ضمن البنوك عينة الدراسة، والجدول أسفله يوضح ذلك:

جدول رقم 06: مقارنة المؤشرات المدروسة للبنوك عينة الدراسة

| مصرف السلام | PNB PARIBAS | المؤسسة المصرفية العربية | بنك ترست | سوسيتي جنرال | بنك الخليج | بنك البركة | المتوسط |
|----------------|----------------|--------------------------------|----------|--------------|------------|------------|---------|
| 9,602 | 15,267 | 8,188 | 7,302 | 14,579 | 16,787 | 18,120 | ROE |
| 2,133 | 1,783 | 2,365 | 2,808 | 2,059 | 2,458 | 2,293 | ROA |
| 4,332 | 8,569 | 3,494 | 2,675 | 7,707 | 6,792 | 8,126 | EM |
| 32,932 | 26,606 | 32,704 | 32,501 | 27,253 | 29,826 | 33,768 | PM |
| 7,367 | 6,630 | 12,425 | 8,772 | 7,621 | 8,045 | 5,181 | AU |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجداول الموضحة أعلاه.

من خلال الجدول رقم 06 يتبين أن بنك البركة حقق أعلى عائدا على الأموال الخاصة بعد أن سجل متوسطا بلغ 18,120% مما جعله يحتل المرتبة الأولى في هذا المؤشر هذا ما يشير إلى كفاءة إدارة هذا البنك في استخدام أموال المساهمين لتوليد الأرباح، وكذلك بنك الخليج أبدى كفاءة عالية في تحقيق العوائد من خلال استغلال أموال المساهمين بحيث احتل المرتبة الثانية بمتوسط بلغ 16,782%، ليأتي بنك PNB PARIBAS في المركز الثالث بنسبة 15,267%، وبنك سوسيتي جنرال حصل على المركز الرابع، في حين كانت المراتب الثلاثة الأخيرة من نصيب بنك السلام والمؤسسة المصرفية العربية وبنك ترست على الترتيب، بحيث حققت هذه البنوك متوسطات أقل من المتوسط العام والمقدر بحوالي 12,834% مما يشير إلى ضآلة الأرباح المحققة عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين ويشير أيضا إلى ضعف أداء هذه البنوك في استثمار أموال المساهمين.

ويتضح أيضا من الجدول أعلاه أن بنك البركة استحوذ على أكبر متوسط للعائد على الأصول خلال التسع سنوات ويعكس ذلك كفاءته في استخدام واستغلال أصوله لتوليد الأرباح، واحتل بنك ترست المركز الثاني بمتوسط بلغ 2,808% وهو أيضا يتمتع بكفاءة عالية في توجيه أصوله نحو المجالات المدرة للأرباح، والمرتبة الثالثة والرابعة كانت من نصيب بنك الخليج-الجزائر والمؤسسة المصرفية العربية على التوالي، في حين المراتب الثلاثة الأخيرة كانت من نصيب كل من بنك السلام، سوسيتي جنرال، PNB PARIBAS، بحيث هذه البنوك سجلت أقل متوسط لمعدل العائد على الأصول مقارنة بالمتوسط العام والمقدر بحوالي 2,271% الأمر الذي يشير أن هذه البنوك تعتبر الأقل أداء في استغلال وتوظيف أصولها وتوجيهها نحو الاستثمارات المرجحة.

يتضح من الجدول 06 أكبر مضاعف لحقوق الملكية يعود لبنك PNB PARIBAS مما يشير إلى اعتماد هذا البنك في التمويل على الديون، وكذا نفس الحال بالنسبة لبنك البركة فهو أيضا يعتمد على المصادر الخارجية في التمويل وبالتالي فهما أكثر بنكين يخاطران بأموال الغير في استثمارهما، بنك سوسيتي جنرال احتل المرتبة الثالثة في هذا المؤشر بحيث سجل مضاعف حق ملكية يقدر بنحو 7,707 مرة، وبنك الخليج عرف متوسط مضاعف ملكية بلغ 6,792 مرة، في حين المرتبة السادسة والسابعة عادت لكل من بنك السلام والمؤسسة المصرفية العربية، في حين المركز الأخير عاد لبنك ترست هذا ما يدل على اعتماد هذا البنك على أموال خارجية أو مصادر مالية خارجية بصورة أقل من البنوك السابقة. ويتبين أن كل البنوك عينة الدراسة سجلت متوسط لمعدل عائد على الأصول أقل من مضاعف حق الملكية مما يعكس أنها تعتمد على الاقتراض بدرجة أعلى من الأموال الخاصة في تحقيق العائد على حقوق الملكية، غير أن بنك ترست حقق أعلى متوسط للعائد على الأصول مقارنة بمضاعف الملكية لذلك يمكن القول أنه أحسن إدارة للأصول وأقل مخاطرة في رأس المال مقارنة بالبنوك الأخرى.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أعلى متوسط لهامش الربح قد سُجل كان في بنك البركة وبلغ 33,768% والذي نتج عنه حصوله على المرتبة الأولى وهذا ما يشير إلى كفاءة هذا البنك في خفض تكاليفه والحصول على العوائد بأقل التكاليف، وجاء في المرتبة الثانية بنك السلام بمتوسط قدر بنحو 32,932% لذلك يمكن القول أن بنك السلام أيضا يتميز بقدرة عالية على تدنية تكاليفه، فيما احتلت المؤسسة المصرفية العربية المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ 32,704%، وجاء بنك ترست في المركز الرابع بعد أن سجل متوسطا بلغ 32,505%، ليأتي في المركز الخامس بنك الخليج، وفي المرتبة السادسة كان سوسيتي جنرال، وآخر مرتبة كانت من نصيب PNB PARIBAS، ويتبين أن كل من بنك الخليج

وسوسيتي جنرال و PNB PARIBAS سجلوا متوسطا لهامش الربح أقل من المتوسط العام والمقدر بنحو 30,80% مما يعكس أنها البنوك الأقل أداء من حيث السيطرة على التكاليف. من خلال الجدول أعلاه يُلاحظ أن المؤسسة المصرفية العربية حققت أكبر منفعة للأصول بنسبة 12,425% هذا ما جعلها تحتل المركز الأول في هذا المؤشر مما يعكس الكفاءة العالية التي يتمتع بها هذا البنك في استغلال الأصول خلال فترة الدراسة، وجاء في المرتبة الثانية بنك ترست بمتوسط بلغ 8,772%، وبنك الخليج حصل على المرتبة الثالثة، وكل من بنك سوسيتي جنرال وبنك السلام حققا نسبا متقاربة لهذا المؤشر بحيث احتلوا المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي، والمرتبة السادسة كانت لبنك PNB PARIBAS بمتوسط بلغ 6,630% وآخر مرتبة لبنك البركة، وبعد مقارنة نسب هامش الربح مع معدلات منفعة الأصول يتبين أن كل البنوك عينة الدراسة حققت عائدا على الأصول اعتمادا على هامش الربح بدرجة كبيرة وبدرجة أقل على منفعة الأصول مما يعكس أن هذه البنوك لها القدرة على تدنية تكاليفها أكثر من تعظيم إيراداتها.

6. خاتمة:

تخطى عملية تقييم أداء البنوك التجارية بأهمية بالغة؛ نظرا لدورها المحوري والرئيسي في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، ومن خلال هذه الدراسة تم تقييم أداء عينة من البنوك التجارية الخاصة في الجزائر خلال الفترة 2011-2019، وذلك باستعمال نموذج ديونت المعدل، حيث انطلقت الدراسة من الإشكالية: هل معدل العائد على حقوق الملكية المحقق من طرف البنوك عينة الدراسة يرجع إلى مؤشر الرفع المالي أو إلى معدل العائد على الأصول؟ ومن الفرضية التالية: معدل العائد على حقوق الملكية المسجل للبنوك يعود بدرجة كبيرة إلى مضاعف حق الملكية وبدرجة أقل إلى العائد على الأصول. وبعد الدراسة التقييمية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك تفاوتات في المؤشرات على مستوى البنوك كافة خلال التسع سنوات قيد الدراسة، فضلا عن التفاوت في المؤشر الواحد من سنة إلى أخرى على مستوى البنك الواحد، وهذا يؤشر إلى أنه ليست هناك حالة منتظمة أو موحدة تسود العمل البنكي في بيئة الدراسة، وإنما يتأتى التباين بين مؤشر وآخر تبعا لمكونات ذلك المؤشر الذي على أساسه أجري التحليل.
- أن معدل العائد على حقوق الملكية المسجل للبنوك عينة الدراسة يعود بدرجة كبيرة إلى مضاعف حق الملكية وبدرجة أقل إلى العائد على الأصول.

- العائد المحقق على الأصول يرجع بدرجة كبيرة إلى هامش الربح وبدرجة أقل لمنفعة الأصول مما يشير إلى قدرة هذه البنوك على تدنية تكاليفها وبدرجة أقل إلى الإيرادات المتحصل عليها من الأصول.
- بنك البركة حقق أداء أفضل من حيث استثمار أموال المساهمين ومن حيث توجيه الأصول نحو المجالات المدرة للأرباح، كما أنه يتميز بكفاءة عالية في خفض تكاليفه والحصول على العوائد بأقل التكاليف.
- بنك ترست حقق أعلى متوسط للعائد على الأصول مقارنة بمضاعف الملكية لذلك يمكن القول أنه أحسن إدارة للأصول وأقل مخاطرة في رأس المال مقارنة بالبنوك الأخرى.
- كل البنوك عينة الدراسة حققت عائدا على الأصول اعتمادا على هامش الربح بدرجة كبيرة وبدرجة أقل على منفعة الأصول مما يعكس أن هذه البنوك لها القدرة على تدنية تكاليفها أكثر من تعظيم إيراداتها.
- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن قبول الفرضية، أي أن اعتماد البنوك عينة الدراسة على أموالها الخاصة في تمويل أصولها قليلة وبالتالي المخاطرة بأموال الغير في العمليات الاستثمارية. وفي ضوء النتائج المتوصل إليها تم اقتراح النقاط التالية:
- يجب تخصيص قسم في مديرية المحاسبة يهتم بالتقييم الشهري والسنوي لأداء البنوك.
- توجيه القروض نحو الاستثمارات المنتجة وليس التركيز فقط على تمويل قطاع الطاقة وذلك من خلال وضع أسعار فائدة تشجيعية على القروض الموجهة للقطاع الصناعي والفلاحي.
- عدم المبالغة في اعتماد البنوك على القروض في عملية تمويل الأصول.
- تحسين النتيجة الصافية من خلال انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة.
- التوظيف الفعال للأصول والاستثمارات.
- تزويد الباحثين والدارسين بمختلف البيانات والمعلومات والتقارير لإعداد الدراسات العليا والبحوث في المجال البنكي لتحسين أداء البنوك وإثراء العمل البنكي.

7. قائمة المراجع:

- زيود، لطيف، الأمين، ماهر، المهندس، منيرة، (2005)، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية دمشق، المجلد 27، العدد 4، 149 – 180؛
- مطر، محمد، (2003)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- Chenini Hajer, Jarbouï Anis, (2016). Analysis of the impact governance on bank performance: case of commercial tunisian banks, Knowledge Economy .
- محصول نعمان، موصو سراح، (2019)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 2019.
- نصر حمود مزنان، فهد، (2008)، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- جودي، حيدر حمزة، (2008)، علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي (دراسة تحليلية)". مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثامن والستون.
- فيلالى نجوى، (2020)، تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ص ص 50-71.
- Alali, Musaed S, (2019), The use of DuPont Modified financial Model in Evaluating the Financial Performance of Kuwaiti Banks, Journal of Banking and Financial Dynamics, Vol 3, 1-9;
- Doorasany ,Mishelle,(2016), using DuPont analysis the financial performance of the top 3 JSE listed companies in the food industry, investment management and financial innovations, issue 2, volume 13, 28-44;

- بلحيلالي فتيحة، تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية باستخدام نظام دوبونت دراسة حالة البنوك الجزائرية 2015-2018، (2021)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، ص ص 47-58.
- عزوزة أماني، (2017)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية.
- حماد، طارق عبد العال، (2001)، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- السرايري، عبد الرزاق، (2008)، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 43 و44؛
- حماد، طارق، (2001)، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصرف، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.